



جامعة تكريت  
كلية التربية للبنات  
قسم التاريخ

المرحلة: الثالثة

المادة : تاريخ أسيا الحديث

عنوان المحاضرة: ثورة ١٨٥٧ في الهند

أسم التدريسي : م.د. رشا عبدالصمد أسماعيل

الإيميل الجامعي للتدريسي : rasha\_ismael@tu.edu.iq

**ثورة الهند ١٨٥٧-١٨٥٨م،** وسميت أيضا **ثورة السيبوي**. تلك الثورة وإن انتهت بالفشل إلا أنها عدت من كبرى الثورات الهندية ضد حكم شركة الهند الشرقية البريطانية التي كانت بمثابة سلطة ذات سيادة نيابة عن التاج البريطاني. بدأت الثورة في ١٠ مايو ١٨٥٧ في شكل تمرد من جنود جيش الشركة في حامية بلدة ميروت، على بعد ٤٠ ميل (٦٤ كم) شمال شرق دلهي (دلهي القديمة الآن). ثم مالبت أن اندلعت في حاميات أخرى ومعها انتفاضات مدنية، وتركزت في سهل الغانج الأعلى ووسط الهند وقد اندلعت تمردات وثورات أخرى في الشمال والشرق.<sup>[٩]</sup> شكلت تلك الثورة تهديداً كبيراً للقوة البريطانية في تلك المنطقة<sup>[١٠]</sup>، ولم يتم احتواؤها إلا مع هزيمة المتمردين في قاليور يوم ٢٠ يونيو ١٨٥٨.<sup>[١١]</sup> ثم منح البريطانيون في ١ نوفمبر ١٨٥٨ العفو لجميع المتمردين الذين لم يشاركوا في القتل، على الرغم من أنهم لم يعلنوا انتهاء الأعمال القتالية رسمياً حتى ٨ يوليو ١٨٥٩. واطلق على التمرد العديد من الأسماء، مثل تمرد السيبوي والتمرد الهندي والتمرد الكبير وثورة ١٨٥٧ وحرب الاستقلال الأولى.

من الأسباب التي أدت إلى تمرد الهنود هو الاستياء النابع من عدة تصورات، منها غزو النمط البريطاني للحياة الاجتماعية، والضرائب القاسية على الأراضي، مقابل المعاملة اللينة للأمرء وملاك الأراضي الأثرياء، بالإضافة إلى التشكيك حول التحسينات التي أحدثها الحاكم البريطاني مع أن العديد من الهنود قد ثاروا ضد البريطانيين؛ إلا أن الكثير أيضاً قد قاتل إلى جانبهم، ولكن ظلت الغالبية متوافقة على ما يبدو مع الحكم البريطاني.<sup>[١٥]</sup> كانت تكلفة التمرد من حيث المعاناة الإنسانية هائلة. فدمرت دلهي ولكن بسبب نهب البريطانيين المنتصرين وحرقتهم تلك المدن. وأبيدت قرى ريفية بسبب المقاومة، كما في أجزاء من أوده. وغالباً ما قُتل المتمردون وأنصارهم. وكذلك قُتل الضباط البريطانيين أمري أفواج السيبوي، بالإضافة إلى المدنيين البريطانيين من نساء وأطفال.

بعد اندلاع التمرد في ميروت وصل المتمردون بسرعة إلى دلهي، فأعلن حاكمها المغولي بهادور شاه ظفر ذو الـ ٨١ عاماً ملكاً على هندوستان. وبعدها بفترة وجيزة استولى المتمردون على مساحات كبيرة من المقاطعات الشمالية الغربية وأوده. فجاء رد شركة الهند الشرقية سريعاً. فبعد وصول التعزيزات تمكنت من استعادة كانبور بحلول منتصف يوليو ١٨٥٧، ثم دلهي بحلول نهاية سبتمبر. ولكن استغرق الأمر ما تبقى من ١٨٥٧ ومعظم ١٨٥٨ لتتمكن من قمع التمرد في جانسي ولكن وبالإضافة إلى ريف أوده.<sup>[١١]</sup> وبقيت مناطق هندية أخرى تحت سيطرة الشركة هادئة مثل مقاطعة البنغال برئاسة بومباي برئاسة مدراس. وفي البنجاب ساعد أمراء السيخ الجيش البريطاني بقوة من خلال توفير الجند والدعم. لم تتضمن الولايات الأميرية الكبيرة مثل: حيدر آباد وميسور وترافنكور وكشمير والولايات الأصغر مثل راجبوتانا إلى الثورة. فحياديتهم خدمت البريطانيين، فوصفها الحاكم العام اللورد كانينج بأنها "مانعة لأمواع العاصفة".

اتخذ المتمردون في بعض المناطق، وعلى الأخص في أوده سمات الثورة الوطنية ضد الاضطهاد الأوروبي. إلا أن قادة التمرد لم يعلنوا عن أي بنود كانوا يؤمنون بها أو بشروا بنظام سياسي جديد.<sup>[٢٠]</sup> ولكن مع ذلك فقد أثبت التمرد أنه مثل نقطة تحول مهمة في تاريخ الهند والإمبراطورية البريطانية. فالنتائج كانت حل شركة الهند الشرقية، وأجبر البريطانيين على إعادة تنظيم الجيش والنظام المالي والإداري في الهند، من خلال إقرار قانون حكومة الهند لسنة ١٨٥٨.<sup>[٢٠]</sup> وبعدها أصبحت الهند تدار مباشرة من الحكومة البريطانية بنظام جديد، وهو الراج البريطاني. وفي الأول من نوفمبر ١٨٥٨ أصدرت الملكة فيكتوريا إعلاناً للهنود، مع أنها تقتصر إلى سلطة الحكم الدستوري، إلا أنها وعدتهم بحقوق مماثلة لحقوق الرعايا البريطانيين الآخرين. ولكن بعد عقود عندما لم تكن تلك الحقوق دوماً قابلة للتطبيق، كان الهنود دائماً يشيرون بالإعلان الملكة كمرجعية في مطالباتهم المتزايدة بقوميتهم الجديدة.

مع بزوغ القرن التاسع عشر، بدأ الحاكم العام ويلسلي ماسمي عقدين من التوسع السريع لأراضي الشركة. وقد تحقق ذلك إما عن طريق تحالفات فرعية بين الشركة والحكام المحليين أو عن طريق الضم العسكري المباشر. خلقت التحالفات الفرعية الولايات الهندية للمهرجات الهندوس والنواب<sup>[الإنجليزية]</sup> المسلمين. فألحقت البنجاب والمقاطعة الحدودية الشمالية الغربية وكشمير بعد حرب الأنجلو السيخ الثانية سنة ١٨٤٩؛ إلا أنهم باعوا كشمير فوراً بموجب معاهدة أمريتسار ١٨٤٦ إلى سلالة دوجرا في جامو، وبالتالي أصبحت ولاية أميرية. تسبب النزاع الحدودي بين نيبال والهند البريطانية والذي ازداد حدة بعد ١٨٠١ إلى اندلاع الحرب الإنجليزية النيبالية في الفترة ١٨١٤-١٨١٦، مما أخضع الجورخاس المهزومين للنفوذ البريطاني. ثم ضمت بيرار في ١٨٥٤، وبعدها بعامين ألحقت ولاية أوده. وعملياً اعتبرت الشركة حكومة معظم الهند.

#### أسباب ثورة الهند سنة ١٨٥٧

حدث الثورة الهندية سنة ١٨٥٧ نتيجة لتراكمات من عدة عوامل مع مرور الوقت، ولم يكن بسبب حدث واحد. فقد كان السيبوي جنوداً هنوداً تم تجنيدهم لخدمة جيش الشركة. وقد كان تعدادهم قبل حدوث التمرد هو أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ سيبوي في الجيش، مقارنة بحوالي ٥٠,٠٠٠ بريطاني. وقد قسمت تلك القوات إلى ثلاثة جيوش رئاسية: رئاسة بومباي ومدراس والبنغال. قام جيش البنغال بتجنيد الطبقات العليا مثل راجبوت وبوميهار ومعظمهم من منطقتي أوده وبيهار، بل وقيد تجنيد الطوائف الدنيا في سنة ١٨٥٥. وعلى النقيض من ذلك كان جيش مدراس وجيش بومباي أكثر الجيوش محلية ومحايده طبقياً. لذا لم يرغبهما رجال الطبقات العليا. وقد تم إلقاء اللوم جزئياً على سيطرة الطبقات العليا في جيش البنغال على التمردات الأولية التي أدت إلى الثورة.

ندما عين وارين هاستينغز أول حاكم عام للهند سنة ١٧٧٢، كان إحدى تعهداته هو التوسع السريع في جيش الشركة. نظراً لأن المشتبه بهم من سيبوي البنغال - الذين حارب الكثير منهم ضد الشركة في معارك بلاسي وبوكسار - أصبحوا مشتبه بهم الآن في أعين البريطانيين، لذا فقد قام هاستينغز بتجنيد الطبقات الأعلى من أقصى الغرب من منطقة راجبوت الريفية ذات

الطبقات العليا وبوميهار من أوده وبيهار، وهي ممارسة استمرت لمدة ٧٥ سنة. ومع ذلك من أجل منع أي احتكاك اجتماعي، اتخذت الشركة أيضًا إجراءات لتكليف ممارساتها العسكرية مع متطلبات طقوسهم الدينية. ونتيجة لذلك كان هؤلاء الجنود يتناولون وجباتهم في منشآت منفصلة؛ بالإضافة إلى أن الخدمة خارج البلد لم تكن مطلوبة منهم لأنها تعد ملوثة لطبقاتهم، وسرعان اعترف الجيش رسميًا بالمهرجانات الهندوسية. "هذا التشجيع للحالة الطقسية للطبقة العليا قد جعل الحكومة عرضة للاحتجاج، فكلما اكتشف السيوي تعديا لصلاحياتهم كانوا يتمردون. يقول ستوكس إن «البريطانيين تجنبوا بدقة التدخل في البنية الاجتماعية لمجتمع القرية». مما أبقاه سليما إلى حد كبير.

بعد قيام شركة الهند الشرقية بضم أوده في سنة ١٨٥٦، شعر العديد من جنود السيوي بالقلق سواء من فقدان ممتلكاتهم، مثل طبقة ملاك الأراضي في بلاط أوده، أو خوفا من أي زيادة في مدفوعات إيرادات الأراضي التي يمكن أن يحققها الضم.<sup>[٣٤]</sup> كما ذكر مؤرخون آخرون أنه بحلول ١٨٥٧، كان الجنود الهنود يفسرون وجود المبشرين بأنه دليل على النية الرسمية، فقد كانوا مقتنعين بأن الشركة تدبر تحول جماعي للهندوس والمسلمين إلى المسيحية.<sup>[٣٥]</sup> على الرغم من أن الإنجليبين مثل وليام كاري وويليام ويلبرفورس قد نجحوا في مطالبهم أوائل ثلاثينيات القرن التاسع عشر بالإصلاح الاجتماعي، مثل إلغاء الستي والسماح بتزويج الأرامل الهندوس، ولكن لا توجد أدلة قوية تدل على تأثير ولاء السيوي بهذين السببيين.

ومع ذلك فإن التغيير في شروط الخدمة المهنية قد خلق استياءً. فمع توسع نطاق حكم شركة الهند الشرقية بانتصارات في الحروب أو الضم، أصبح على الجنود السيوي أن يخدموا في المناطق قليلة الشهرة مثل بورما، بالإضافة الغاء عن مكافأة «الخدمة الخارجية» التي كانت مستحقة في السابق. كان السبب الرئيسي للاستياء الذي نشأ قبل عشرة أشهر من اندلاع التمرد هو قانون تجنيد الخدمة العامة المؤرخ ٢٥ يوليو ١٨٥٦. كما ذكر أعلاه فقد أعفي رجال جيش البنغال من الخدمة الخارجية. بحيث تم تجنيدهم فقط للخدمة في المناطق التي يمكنهم المسيرة إليها. وعد الحاكم العام اللورد دالهوسي هذا الأمر شاذًا، حيث أن جميع جنود في جيشي مدراس وبومباي وكتائب «الخدمة العامة» الست في جيش البنغال قبلوا التزامًا بالخدمة في الخارج إذا لزم الأمر. ونتيجة لذلك فإن عبء توفير الوحدات للخدمة الفعلية في بورما لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق البحر. كما وقع القانون من قبل اللورد كاتينج خليفة دالهوسي في المنصب، لم يقتض القانون سوى مجندين جدد في جيش البنغال لقبول الالتزام بالخدمة العامة. ومع ذلك كان سيوي الطبقة العليا خائفة من امتداد ذلك القانون إليهم، وكذلك ربما يمنع الأبناء من اللحاق بأبائهم في خدمة جيش يتمتع بتقاليد قوية لخدمة الأسرة.

كانت هناك أيضا شكاوى بشأن مسألة الترقيات على أساس الأقدمية. بالإضافة إلى العدد المتزايد من الضباط الأوروبيين في الكتائب مما جعل الترقيات بطيئة، ولم يصل العديد من الضباط الهنود إلى الرتب العالية إلا في سن متقدمة من الصعب أن يكونوا نشطين فيها.

أما الشرارة التي اشعلت الثورة فهي ذخيرة بندقية إنفيلد ١٨٥٣ الجديدة. فكانت تلك البنادق تطلق كرات الميني، وهي ذخيرة أكثر فعالية من البنادق السابقة، وتغطي بلقائف ورقية مطلية بالشحم. ولتقديم البندقية كان على السيوي أن يعض الخرطوشة وفتحها لإخراج المسحوق. وقد

تردد أن الشحوم المستخدمة في هذه الخراطيش هي شحوم مشتقة من لحم البقر والذي كان مسيئاً للهندوس وقيل من لحم الخنزير والذي أيضاً كان مسيئاً للمسلمين. أشار أحد المسؤولين من الشركة إلى الصعوبات التي قد يسببها ذلك:

«ثبت أن الشحوم المستخدمة في هذه الخراطيش ليست بطبيعتها مسيئة أو تتعارض مع التكتل الطائفي، وسيكون من المناسب عدم إصدارها لاختبارها لفيلق الأهالي إن ثبت عكس ذلك.

ومع ذلك بدأ إنتاج الخرطوشة المطلية الشحوم في فورت ويليام كالكوتا في أغسطس ١٨٥٦، مشابهة للتصميم البريطاني. وشملت الشحوم المستخدمة الشحم التي قدمته شركة غانغاداره بانيرجي وشركاه الهندية. بحلول شهر يناير انتشرت شائعات في الخارج بأن خراطيش إنفيلد مدهونة بالدهن الحيواني.

أصبح ضباط الشركة على دراية بالشائعات من خلال تقارير عن مشاجرة بين سيبوي عالي الطبقة وعامل من طبقة أدنى في دوم دوم. فقد سخر العامل من السيبوي أنه بعضه الخرطوش فإنه يفقد طبقته، مع أن تلك الخراطيش صدرت في تلك الفترة في ميروت فقط وليس في دوم دوم.<sup>[٤٦]</sup> وسرت أيضاً شائعات بأن البريطانيين سعوا لتدمير ديانات الشعب الهندي، وإجبار الجنود المحليين على كسر قانونهم المقدس. وكانت الشركة سريعة في ردع آثار تلك السياسة على أمل أن تهدأ الاضطرابات.

وفي ٢٧ يناير، أمر العقيد ريتشارد بيرش السكرتير العسكري بأن تكون جميع الخراطيش الصادرة من المستودعات خالية من الشحوم، وأن السيبوي يمكن أن يشحموها بأنفسهم باستخدام أي مزيج يفضلونه. تم إجراء تعديل أيضاً على المتقارب للتحميل بحيث يتم تمزيق الخرطوشة بالأيدي وليس بالعض. ومع ذلك فقد تسبب هذا في إقناع العديد من جنود السيبوي بأن الشائعات كانت صحيحة وأن مخاوفهم كانت مبررة. بدأت شائعات أخرى بأن الورق الموجود في الخراطيش الجديدة، والذي كان مزججاً وأكثر صلابة من الورق السابق قد تم تشريبه بالشحوم. في شباط عقدت محكمة تحقيق في باراكبور للوصول إلى أصل تلك الشائعات. فاشتكى الجنود المحليون الذين أتوا شهوداً من المغلف «كونه صلب ومثل القماش عند التمزيق»، وقالوا إنه عندما أحرقت الورقة كانت رائحتها شحوم، وأعلنوا أن شكهم في أن الورقة نفسها تحتوي على شحم لا يمكن إزالته من أفكارهم.

ما العصيان المدني فقد كان أكثر تنوعاً. وتشكل الثوار من ثلاث مجموعات: النبلاء الإقطاعيون وملاك الأراضي الريفيون تعلقدار والفلاحون. شعر النبلاء الذين فقد الكثير منهم ألقاباً وأملاكاً بموجب مبدأ الانقضاء (Doctrine of lapse) الذي رفض الاعتراف بأبناء الأمراء المتبنين بصفتهم ورثة قانونيين، أن الشركة تدخلت في نظام الميراث التقليدي. ينتمي قادة هذه المجموعة إلى قادة الثوار مثل نانا صاحب وراني لاكشمياي. فالأخيرة كانت على استعداد لقبول هيمنة شركة الهند الشرقية مقابل الاعتراف بابنها المتبني وريثاً لزوجها الراحل. وفي مناطق أخرى من وسط الهند، مثل إندور وسوغار حيث لم يحدث فيها هذا الاستيلاء، ظل الأمراء مواليين للشركة حتى في المناطق التي ثار فيها السيبوي. أما المجموعة الثانية وهم التعلقدار فقد خسروا نصف أراضيهم الزراعية للفلاحين نتيجة للإصلاحات الزراعية التي جاءت في أعقاب ضم

أوده. عندما اكتسب التمرد أرضًا ، احتل التعلقدار بسرعة الأراضي التي فقدوها، ومن المفارقات أن الكثير منهم لم يواجه معارضة كبيرة من الفلاحين بسبب علاقات القرابة والولاء الإقطاعي، وانضم الكثير منهم إلى التمرد، مسببا فزعا كبيرا للبريطانيين. وقد قيل أيضًا أن تقييمات الإنجليز الثقيلة لإيرادات الأراضي في بعض المناطق أدى إلى فقدان العديد من العائلات المالكة للأراضي أراضيها أو الدخول في ديون كبيرة لمقرضي الأموال، مما وفر سببًا للمتمردين في النهاية؛ وناصر المتمردون العداء لمقرضي الأموال بالإضافة إلى الشركة. وكان التمرد المدني غير متكافئ للغاية في توزيعه الجغرافي، حتى في مناطق شمال وسط الهند التي لم تعد تحت السيطرة البريطانية. على سبيل المثال، ظلت منطقة مظفرناغار مزدهرة نسبيًا ومستفيدة من مشروع الري للشركة، هادئة طوال الوقت، وجوارها ميروت التي بدأت فيها الاضطرابات.

بهادرشاه ظفرآخر السلاطين المغول، توجهت القوات المتمردة إمبراطورا للهند، ثم خلعه البريطانيون، وتوفي في المنفى في بورما.

تشكك الكثيرون وبالذات البريطانيون انفسهم- من أن الإصلاح الاجتماعي المستوحى من النفعية والتبشير بالإنجيل وكذلك إلغاء الستي وإضفاء الشرعية على زواج الأرامل تسبب باعتقاد أن هناك تدخل في تقاليد الديانة الهندية لهدف رئيسي وهو التبشير. لقد فضل المؤرخون الحديثون ومنهم كريس بايلي أن يصوروا ذلك على أنه «صراع المعرفة»، مثل تصريحات السلطة الدينية قبل الثورة، والسماع إلى الشهادات بعد الثورة، ومن ضمنها قضايا مثل «إهانة النساء»، وارتقاء الأشخاص ذوي الطوائف الأدنى بسبب النفوذ البريطاني، والتلوث الناجم من الطب الغربي ومضايقة واحتقار مدارس التنجيم التقليدية. وكانت المدارس التي تديرها أوروبا مشكلة أيضًا: وفقًا لشهادات مسجلة، فقد عم الغضب بقصص تفيد بأن الرياضيات حلت محل الإرشاد الديني، واختير للطلبة قصص تزدرى الديانات الهندية، وكذلك فإن التعليم يجعل الفتيات الصغيرات أكثر عرضة للخطر الأخلاقي.

كان النظام القضائي بطبيعته غير عادل للهنود. فقد كشفت الكتب الزرقاء الرسمية، (شرق الهند (التعذيب) ١٨٥٥-١٨٥٧) التي عُرضت أمام مجلس العموم خلال دورتي ١٨٥٦ و ١٨٥٧، أن ضباط الشركة قد سمح لهم بسلسلة طويلة من الطعون إذا أدينوا أو اتهموا بوحشية أو جرائم ضد الهنود.

بالإضافة إلى أن السياسات الاقتصادية لشركة الهند الشرقية كانت تثير الإستياء عند العديد من الهنود.

كان كل من «الرئاسات» الثلاث التي قسمتها شركة الهند الشرقية الهند لأغراض إدارية محتفظة بجيوشها الخاصة. وكان جيش رئاسة البنغال هو أكبر الجيوش. وعلى عكس الجيشين الآخرين، فقد كان يجند الهندوس من الطبقة العليا والمسلمين الأثرياء نسبيًا بكثافة. شكل المسلمون نسبة أكبر من وحدات الفرسان غير النظامية البالغ عددها ١٨ وحدة داخل جيش البنغال، في حين أن الهندوس كانوا أساسًا موجودون في ٨٤ من أفواج المشاة والفرسان النظامية. لذلك تأثر السيوي بقوة في اهتمامهم بحياسة الأراضي وعلاقاتهم بالشخصيات التقليدية

في المجتمع الهندي. وكانت الشركة في سنواتها الأولى من حكمها تتسامح بل وتشجع امتيازات الطوائف والتقاليد داخل جيش البنغال، التي حصرت جنودها النظاميين تقريباً من البراهمة وراجبوت المالكين للأراضي في منطقتي بيهار وأوده. عُرف هؤلاء الجنود باسم بوربيا. ومع مرور الوقت أصبحت تلك التقاليد والامتيازات مهددة من خلال تحديث الأنظمة في كلكتا التي بدأت من أربعينيات القرن التاسع عشر، كان السييوي قد اعتادوا على وضع طقوس عالية جداً وكانوا حساسين جداً من أي تلميح قد يلوث طبقتهم.

بدا السييوي تدريجياً غير راضين عن جوانب عديدة من حياة الجيش. فكانت روايتهم متدنية، وبعد ضم أوده والبنجاب لم يعد الجنود يتلقون روايتب إضافية (باتا) للخدمة هناك، لأنهم لم يعدونها «مهمات أجنبية». فبدأ الضباط الأوربيون ينفصلون عن جنودهم، وفي أحياناً كثيرة كانوا يعاملونهم بدوافع عنصرية. وفي سنة ١٨٥٦ أصدرت الشركة قانون التجنيد الجديد، والذي جعل نظرياً كل وحدة في جيش البنغال خاضعة للخدمة في الخارج. على الرغم من أنه كان المقصود أن ينطبق فقط على المجندين الجدد، إلا أن القائمين بالخدمة كانوا يخشون أن يتم تطبيق القانون بأثر رجعي عليهم أيضاً. فهندوسي الطبقة العليا الذي يسافر في ظروف ضيقة بسفينة خشبية بها جنود لن يتمكن من طهي طعامه الخاص بفرنه الخاص، وبالتالي فقد يخسر طبقتة بسبب التلوث الطقسي.

سبقت التمرد الفعلي عدة أشهر من التوترات المتزايدة إلى جانب حوادث مختلفة. في ٢٦ شباط ١٨٥٧ أصبح الفوج التاسع عشر لمشاة البنغال المحلي (BNI) قلقاً من أن الخراطيش الجديدة التي أصدرها قد تكون ملفوفة في ورق مدهون بدهون الأبقار أو الخنازير، والتي كان يجب فتحها عن طريق الفم ومما يمس حساسياتهم الدينية. واجههم عقيدهم مدعوماً بالمدفعية وسلاح الفرسان على منطقة العرض العسكري، لكن بعد بعض مفاوضات سحب المدفعية، وألغي العرض العسكري لليوم التالي. في ٢٩ آذار ١٨٥٧ بمنطقة العرض العسكري في باراكبور بالقرب من كلكتا، أعلن مانغال باندي البالغ من العمر ٢٩ عاماً في فرقة BNI الرابعة والثلاثين التي أغضبت أعمال شركة الهند الشرقية الأخيرة أنه سيثور على قائده. فلما علم الرقيب جيمس هيوسون بسلوك باندي ذهب إليه للتحقيق. فما أن أطلق باندي النار عليه حتى أطلق صافرة الإنذار. وعندما خرج المعاون هنري بو للتحقيق في الاضطرابات، فتح باندي عليه النار إلا أنه أصاب حصان بو

جاء الجنرال جون هيرسي إلى ساحة العرض للتحقيق، حيث إدعى لاحقاً أن مانغال باندي كان في حالة من «الهيجان الديني». وأمر القائد الهندي لحرس المقر جماعدار إيشواري براساد بالقبض على مانغال باندي، لكن جماعدار رفض. فتراجعت الحراسة الرباعية وغيرها من الجنود السييوي، باستثناء جندي واحد يدعى شيخ بالتو قام بحجز باندي من مواصلة هجومه.

بعد فشله في تحريض رفاقه على تمرد مفتوح ونشط، حاول مانغال باندي أن يقتل نفسه من خلال وضع المسكيت على صدره وسحب الزناد بإصبع قدمه. ولكنه تمكن فقط من جرح نفسه. تم محاكمته في ٦ نيسان، وشنق بعدها بيومين.

حكم على جماعدار إيشواري براساد بالإعدام وشنق في ٢٢ أبريل. وتم تفكيك الفوج وتجريدتهم من ملابسهم العسكرية لأنهم كانوا يثوون مشاعر سيئة تجاه رؤسائهم خاصة بعد ذلك الحادث. وتمت ترقية الشيخ بالتو إلى رتبة حولددار في جيش البنغال، ولكن قتل قبل وقت قصير من تفكيك الفوج BNI 34

اعتقد جنود السيبوي من الأفواج الأخرى أن تلك العقوبات كانت قاسية. ساعدت مظاهره الخزي أثناء تفكيك الفوج الرسمي في إثارة التمرد في نظر بعض المؤرخين. وعاد الجنود الذين طردوا إلى أوده ساخطين وتملؤهم رغبة في الانتقام.

اندلعت الاضطرابات والحرائق في أغرا والله آباد وأمبالا خلال شهر أبريل. في أمبالا على وجه الخصوص، حيث فيها مجمع عسكري كبير يتم فيه جمع العديد من الوحدات للتدريبات السنوية بالمسكيت، وبدا واضحا للجنرال أنسون القائد الأعلى لجيش البنغال، أن هناك نوعاً من التمرد بسبب الخراطيش. على الرغم من اعتراضات الحاكم العام المدني، فقد وافق على تأجيل تدريبات المسكيت والسماح بتخريم جديد للخراطيش بحيث يسمح للجنود أن يمزقوا الخراطيش بأصابعهم بدلاً من أسنانهم. ومع ذلك، لم يصدر أي أوامر عامة بإجراء هذه الممارسة المعتادة في جميع أنحاء جيش البنغال، وبدلاً من البقاء في أمبالا لنزع فتيل أو التغلب على أي مشكلة محتملة، انتقل إلى شيملا، وهي مركز التلال الرائعة حيث يقضى فيها العديد من كبار المسؤولين الصيف.

على الرغم من عدم وجود تمرد مفتوح في أمبالا، إلا أنه كان هناك حريق واسع النطاق في أواخر أبريل. تم إحراق مباني الثكنات (خاصة تلك التي كانت للجنود الذين استخدموا خراطيش إنفيلد) وأجنحة الضباط الأوروبيين. في ميروت حيث يتمركز التجمع العسكري الكبير، ٢,٣٥٧ من الجنود الهنود و ٢,٠٣٨ جندياً بريطانياً مع ١٢ مدفعية بريطانية. احتفظت المحطة بأحد أكبر تجمعات القوات البريطانية في الهند، وتم لاحقاً ذكر ذلك ليكون الدليل على أن اندلاع التمرد كان تلقائياً وليس مؤامرة مخططة مسبقاً.

على الرغم من أن حالة الاضطرابات داخل جيش البنغال كانت معروفة جيداً، قام المقدم جورج كارمايكل سميث وهو قائد غير متعاطف في سلاح الفرسان البنغالي الثالث في ٢٤ إبريل فأمر ٩٠ من رجاله بالاستعراض وإجراء تدريبات إطلاق النار. فرفض جميع الرجال باستثناء خمسة منهم قبول الخراطيش. في ٩ مايو حوكم رافضي الأوامر الـ ٨٥ أمام محكمة عسكرية، فحكم على معظمهم بالسجن لمدة ١٠ سنوات أشغال شاقة. وحُكم على أحد عشر جندياً من الشباب الصغار بخمس سنوات سجن. وتم عمل موكب للحامية بأكملها أمام أعين الجميع حيث جرد الرجال المدانين من زيهم العسكري وقيدوا. وبينما هم في طريقهم إلى السجن وبخ الجنود المدانون رفاقهم لفشلهم في دعمهم.

واليوم التالي كان يوم الأحد، حذر بعض الجنود الهنود ضباطهم الإنجليز خارج عملهم من أن هناك خطراً لإطلاق سراح المسجونين بالقوة، وانتقل التحذير إلى كبار الضباط الذين لم يتخذوا أي إجراء. فاندلعت الاضطرابات في مدينة ميروت، حيث الاحتجاجات الغاضبة في السوق وأضرمت النيران في المباني. وفي المساء كان معظم الضباط يستعدون للذهاب إلى الكنيسة،

بينما الكثير من الجنود الأوروبيين كانوا خارج عملهم وتوجهوا إلى المقاصف أو إلى البازار في ميروت. فأشعلت قوات هندية بقيادة سلاح الفرسان البنغالي الثالث التمرد. قُتل الضباط الأوروبيون الذين حاولوا تهدئة الثورة على أيدي المتمردين. وتعرضت أحياء الضباط والمدنيين الأوروبيين للهجوم، فقتل أربعة رجال مدنيين وثمانية نساء وثمانية أطفال. وهاجمت الحشود في السوق الجنود خارج العمل هناك. فقتل حوالي ٥٠ مدنيًا هنديًا، بعضهم من حاول مساعدة الضباط أو إخفاؤهم عن أيدي السيوي. على الرغم من أن تصرف السيوي في إطلاق سراح ٨٥ من رفاقهم المسجونين كان يبدو تلقائيًا، إلا أن بعض أعمال الشغب المحلية في المدينة شجعها كوتوال (قائد الشرطة المحلية) دان سينغ غوجار.

أخرج بعض جنود السيوي (خاصةً من فرقة المشاة البنغالية الحادية عشرة) ضباطًا بريطانيين موثوق بهم ومعهم نساء وأطفال خارج المدينة قبل أن ينضموا إلى التمرد. وذهب بعض الضباط مع عوائلهم إلى رامبور حيث لجأوا إلى النواب.

وذكر المؤرخ البريطاني فيليب ماسون إلى أنه يجب على معظم الخيالة (سوار) والسيوي أن يذهبوا من ميروت إلى دلهي في ليلة ١٠ مايو. وهي مدينة ذات أسوار قوية تقع على بعد ٤٠ ميلاً فقط، وهي العاصمة القديمة والمقر الحالي للإمبراطور المغولي الاسمي. بالإضافة إلى أنه لا توجد حامية بريطانية هناك على عكس ميروت. ولكن لم هناك أي جهد لمطاردتهم.

صلت طلّائع سلاح الفرسان الثالث إلى دلهي صباح يوم ١١ ايار. ومن تحت نوافذ مباني قصر الملك، دعوه إلى الاعتراف بهم وقيادتهم. لم يفعل بهادور شاه شيئاً في هذه اللحظة، وكان على ما يبدو يعامل السيوي بأنهم متلمسين حوائج، لكن سارع الآخرين في القصر بالانضمام إلى التمرد. وخلال النهار انتشرت الثورة. قُتل المسؤولون الأوروبيون وخدمهم والهنود المسيحيون وأصحاب المتاجر في المدينة، بعضهم على يد رجال السيوي وغيرهم على أيدي حشود مثيري الشغب.

كانت هناك ثلاثة أفواج بحجم الكتيبة من مشاة البنغال الأهلية المرابطة في المدينة أو بالقرب منها. فخرجت منها بعض المفارز فانضمت إلى التمرد، بينما امتنعت الأخرى، إلا أنها رفضت إطاعة الأوامر واتخاذ أي إجراء ضد المتمردين. وسمع انفجار عنيف في المدينة في فترة ما بعد الظهر لعدة أميال. وكان ذلك تفجير الترسانة التي احتوت على مخزون كبير من الأسلحة والذخيرة، وخوفًا من سقوطها بأيدي المتمردين، فتح ضباط الذخيرة البريطانيون التسعة النار على الجنود بمن فيهم رجال حرسهم. وعندما بدت المقاومة ميؤوس منها، فجرّوا الترسانة. ففجرت ستة من الضباط التسعة، إلا أن الانفجار أسفر عن مقتل الكثيرين في الشوارع والمنازل المجاورة والمباني الأخرى. وأخيراً دفعت أخبار هذه الأحداث الجنود السيوي المتمركزين حول دلهي إلى تمرد مفتوح. فتمكّنوا فيما بعد من سحب ما استطاعوا من الأسلحة من الترسانة، وتمكنوا أيضاً من الإستيلاء دون مقاومة على مخزن ذخيرة يبعد ٢ ميل (٣.٢ كم) خارج دلهي، احتوت على ٣٠٠٠ برميل من البارود.

نتشرت أخبار أحداث دلهي انتشار النار في الهشيم، مما أدى إلى اندلاع الانتفاضات بين السيوي ومسيبي الشغب في العديد من المناطق. وفي كثير من الحالات كان سلوك السلطات العسكرية والمدنية البريطانية هو سبب الفوضى. فبمجرد المعرفة بسقوط دلهي عن طريق التلغراف، سارع العديد من مسؤولي الشركة بالخروج مع عائلاتهم وموظفيهم إلى أماكن آمنة. في أغرا على بعد ١٦٠ ميل (٢٦٠ كم) من دلهي، تجمع مالا يقل عن ٦,٠٠٠ من أشخاص ليسوا مقاتلين في القلعة. بالإضافة إلى أن ردة فعل السلطات العسكرية كانت غير متماسكة. لقد وثق بعض الضباط في جنودهم من السيوي، لكن آخرين حاولوا نزع سلاحهم لمنع أي ثورة محتملة. وقد نزع أسلحتهم في فاراناسي والله آباد، مما أدى إلى ثورات محلية.

م يشارك معظم المسلمين كراهية المتمردين للإدارة البريطانية ولم يتمكن العلماء من الاتفاق على إعلان الجهاد. فهناك علماء مسلمون مثل مولانا محمد قاسم النانوتوي ومولانا رشيد أحمد الكنكوهي الذين حملوا السلاح ضد الحكم الاستعماري لكن عددًا كبيرًا منهم، ومن الطائفتين السنية والشيعية وقفوا مع البريطانيين. ورفض عدة علماء من أهل الحديث ومن زملاء النانوتوي إعلان الجهاد. أما مولانا محمد نذير حسين الدهلوي وهو أكثر علماء أهل الحديث نفوذًا في دلهي، فقد قاوم ضغوط المتمردين بالدعوة إلى الجهاد وأفتى بدلاً من ذلك لصالح الحكم البريطاني، معتبرا أن العلاقة بين المسلمين والبريطانيين عقداً قانونياً لا يمكن كسره إلا إذا انتهكت حقوقهم الدينية.

بالرغم من أن معظم متمردي السيوي في دلهي هم من الهندوس، إلا إن نسبة كبيرة منهم كانوا مسلمين. نمت نسبة الغازين إلى حوالي ربع القوة القتالية المحلية بنهاية الحصار وتضمنت فوجًا من الغازين الانتحاريين من قاليور الذين تعهدوا بالقتال حتى يَقتلوا أو يُقتلوا على يد القوات البريطانية دعم الشيخ وبشتون البنجاب والمقاطعة الحدودية الشمالية الغربية البريطانيين وساعدوهم في استعادة دلهي. أكد المؤرخ جون هاريس أن الشيخ أرادوا الانتقام من ضم الشركة لإمبراطورية الشيخ قبل ثماني سنوات بمساعدة أهالي بيهار وبوربيا ('الشرقيين') وأولئك من مقاطعات أغرا وأوده المتحدة اللتين شكلا جزءًا من جيوش شركة الهند الشرقية في حرب الشيخ الأولى والثانية. وذكر أيضًا أن الشيخ شعروا بالإهانة من موقف السيوي الذين من وجهة نظرهم لم يهزموا خالصة إلا بمساعدة الإنجليز؛ وأثار ذلك حنقهم واحتقارهم أكثر بكثير مما فعل به البريطانيون.

وفي سنة ١٨٥٧ كان لجيش البنغال ٨٦,٠٠٠ رجل، منهم ١٢,٠٠٠ أوروبي و ١٦,٠٠٠ سيخ و ١٥٠٠ جورخا. وهناك ٣١١,٠٠٠ جندي من جميع أنحاء الهند، ٤٠,١٦٠ جنديًا أوروبيًا و ٥,٣٦٢ ضابطًا. وقد تمردت ٥٤ كتيبة من أصل ٧٤ كتيبة مشاة الأهلية منتظمة في جيش البنغال، ولكن تم تدمير بعضها فورًا أو تفككت بسبب نزوح أفرادها من الجنود إلى أهاليهم. كما تم نزع سلاح أو تسريح بعض من الأفواج العشرين المتبقية لمنع أو احباط أي تمرد. وفي المجمل نجحت اثنا عشر فوج من أفواج مشاة البنغال الأصلية التي بقيت حتى ظهور الجيش الهندي الجديد.<sup>[١٤]</sup> وقد تمردت جميع أفواج الفرسان البنغال الخفيفة العشرة.

وأيضا احتوى جيش البنغال على ٢٩ فوج سلاح فرسان غير نظامي و ٤٢ مشاة غير نظامي. من بين هؤلاء تكونت مجموعة كبيرة من متمردي ولاية أوده. ومجموعة أخرى ضخمة من

متمرد دي جوالبور، مع أن حاكم تلك الولاية دعم البريطانيين. أما بقية الوحدات غير النظامية فقد كانوا من مجموعات متعددة من أصول قليلة التأثير في المجتمع الهندي المهيمن. ولكن توجد وحدات غير النظامية دعمت الشركة بنشاط، وهي: ثلاث وحدات من مشاة السيخ وخمسة من وحدات المشاة السيخ الستة، ووحدات المشاة الستة ووحدات سلاح الفرسان الست التابعة لقوة البنجاب غير النظامية التي نشأت مؤخرًا.

عدد الجنود الهنود في جيش البنغال الموالي للشركة في ١ نيسان ١٨٥٨ كان ٨٠,٠٥٣. ومع ذلك فقد رفعت أعدادهم بقوة وعلى عجل في البنجاب والحدود الشمالية الغربية بعد اندلاع التمرد. كان لدى جيش بومباي ثلاث تمردات من أصل ٢٩ فوج من أفواجه، في حين أن جيش مدراس لم يكن لديه أي تمرد، على الرغم من أن عناصر من أفواجه الـ ٥٢ رفضت التطوع للخدمة في البنغال. ومع ذلك ظل معظم جنوب الهند سلبي، مع بعض أعمال عنف متقطع. لأن أجزاء كبيرة من المنطقة هي تحت حكم ملكيات ميسور ونظام الملك، وبالتالي لم تخضع مباشرة للحكم البريطاني.

هجوم المتمردين على الضباط البريطانيين الهاربون وعائلاتهم.

كان البريطانيين في البداية بطيئين في ردهم على الثورة. واستغرق الأمر بعض الوقت لنقل قواتها المتمركزة في بريطانيا عبر البحر إلى الهند، على الرغم من أن بعض الأفواج انتقلت برا عبر بلاد فارس من حرب القرم، وتم تحويل بعض الأفواج المنقولة إلى الصين لتذهب إلى الهند.

استغرق الأمر بعض الوقت لتشكيل القوات الأوروبية الموجودة في الهند لتصبح ميدانية، ولكن في نهاية الأمر غادر رتلين ميروت وشيملا. وتقدموا ببطء نحو دلهي، حيث قاتلوا وقتلوا وشنقوا العديد من الهنود على طول الطريق. وبعد شهرين من اندلاع التمرد الأول في ميروت، التقت القوتان بالقرب من كارنال. القوة المشتركة بما في ذلك وحدتين من جورجيا يخدمان في جيش البنغال بموجب عقد من مملكة نيپال، قاتلت القوة الرئيسية للمتمردين في بادلي كي سراي وارجعتها إلى دلهي.

فأسست الشركة قاعدة لها على التلال الشمالية المطلة على دلهي وبدأ بحصار المدينة. استمر الحصار تقريباً من ١ تموز إلى ٢١ ايلول، إلا أن التطويق اكتمل بصعوبة. فبالنسبة لجزء كبير من الحصار كانت قوات الشركة متفوقة عددياً، وإن يبدو في كثير من الأحيان أن قوات الشركة وليست دلهي هي التي كانت تحت الحصار، حيث يمكن للمتمردين الحصول على الموارد والتعزيزات بسهولة. لعدة أسابيع بدا من المحتمل أن المرض والإرهاق وغارات المتمردين المستمرة من داخل من دلهي ستجبر قوات الشركة على الانسحاب، إلا أنه قد تم قمع التمرد في البنجاب، مما سمح لرتل البنجاب المتكون من جنود بريطانيين وسيخ وباختون لمساعدة قوات الحصار في تلال دلهي في ١٤ آب. وفي ٣٠ آب عرض المتمردون شروطاً رفضتها قوات الشركة

لى بكثير. وقد نشرت رسالة في بومباي تلغراف بعد سقوط دلهي وتلقفتها الصحافة البريطانية شاهدة على حجم الخسائر الهندية:

«.... عُثِرَ على جميع سكان المدينة داخل أسوار دلهي مقتولين طعنا بالحراب بعد دخول قواتنا، وكان العدد كبيراً عندما أخبركم أنه اختبأ في بعض المنازل أربعين أو خمسين شخصاً. لم يكن هؤلاء متمردين، بل كانوا من أهالي المدينة الذين وثقوا في حكمنا المعتدل المعروف بالعفو. أنا سعيد أن أقول أنهم أصيبوا بخيبة أمل.»

مع نهاية ١٨٥٧ بدأ البريطانيون في كسب الأرض مرة أخرى. فاسترجعوا لكانا في مارس ١٨٥٨. وفي ٨ تموز ١٨٥٨ تم توقيع معاهدة سلام وانتهى التمرد. هُزم آخر متمردين في قاليور يوم ٢٠ تموز ١٨٥٨. وبحلول ١٨٥٩ انتهى أمر زعيمة التمرد بخت خان ونانا صاحب بمقتلها أو فرارهما.